# نحو تقويض العقلية الإمبريالية الغربية

نوم تشومسكي

على الرغم من وجود عوامل متفاعلة عدّة، فإنّ القضية المباشرة الكامنة خلف الغزو الأميركي ـ الإسرائيلي الأخير للبنان تبقى، في رأيي، ما كانت عليه في الغزوات الأربع السابقة: إنّها الصراعُ الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وفي الحالة الأهمّ، وهي الغزوُ الإسرائيلي المدمِّر المدعومُ أميركيّاً عامَ ١٩٨٢، فقد وُصِف صراحةً في إسرائيل بأنّه حربٌ في سبيل الضفة الغربية، وأنّه نُفِّذَ بهدف وضع نهايةٍ للدعواتِ المزعجة التي أَطلقتْها منظمةُ التحرير الفلسطينية من أجل تسوية ديبلوماسية (ولهدفٍ ثانويّ آخر هو فرضُ نظام تابع [لإسرائيل] في لبنان). وهناك أمثلةٌ عديدةٌ أخرى ولكنْ بصرف النظر عن الفوارق الكثيرة في ظروف تلك الغزوات، فإنّ غزوَ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ يقع عامةً ضمن السياق نفسِه.

غير أنّ الحكايةَ الأثيرةَ لدى النقّاد الأميركيين التقليديين لسياسات إدارة بوش هي التالية. «كنّا دائمًا نقاربُ الصراعَ بين إسرائيل وجيرانها بطريقةٍ متوازنة، مفترضين أنّنا قد نكون الحافزَ على الاتفاق بين الطرفيْن؛ لكنّ بوش الثاني للأسف تخلّى عن ذلك الموقف الحيادي، فسَبَّبَ بذلك مشاكلَ عظيمةً للولايات المتحدة» (وهذا بحسب كلمات المتخصِّص في الشرق الأوسط والديبلوماسي السابق إدوارد واكر E. Walker، وهو معتدلٌ بارز). غير أنّ السجلّ التاريخي الحقيقي يخالف ذلك تمامًا: فواشنطن، طوال أكثر من ٣٠ سنةً، مَنَعتْ، ومن جانبٍ واحد، قيامَ تسويةٍ سياسيةٍ سلميةٍ، وإنْ كانت هناك استثناءاتٌ طفيفةٌ وقصيرةُ المدى.

يُمْكن اقتفاءُ أثرِ هذه النزعة الرفضاوية الثابتة بالعودة إلى العَرْض المصري، في شباط (فبراير) ١٩٧١، والمتمثِّل في عقد معاهدةِ سلامٍ كاملةٍ مع إسرائيل وفقَ شروط السياسة الأميركية الرسمية، من غير تقديم أيّ شيءٍ إلى الفلسطينيين وقد فَهِمتْ إسرائيلُ أنّ عرضَ السلام ذاك سيُنهي أيَّ تهديدٍ لأمنها، ولكنّ حكومتَها قَرَّرتْ رفضَ الأمن لمصلحة التوسُّع، الذي كان آنذاك في شمالِ شرقِ سيناء. فما كان من واشنطن إلاّ أنْ دَعَمتْ موقفَ إسرائيل، ملتزمةً في ذلك مبدأ كيسنجر القائل بـ «الجمود» (stalemate): القوة، لا الديبلوماسية. ولم توافِقْ واشنطن على طلب مصر الانسحابَ الإسرائيليَّ من أراضيها إلاّ بعد ٨ سنوات، وذلك عقبَ حربٍ رهيبةٍ [حرب ٧٣] ومعاناةٍ عظيمة

في هذه الأثناء كانت القضيةُ الفلسطينيةُ قد دَخَلت الأجندةَ الدولية، وتَبلورَ إجماعٌ عالميٌّ واسعٌ لصالح تسويةٍ قائمةٍ على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية (بحيث تنشأ الدولةُ الفلسطينيةُ على حدودِ ما قبل حرب ١٩٦٧)، مع بعض التعديلات الطفيفة على الجانبيْن ربّما. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ وافق مجلسُ الأمن على أن يأخذ في الاعتبار قرارًا اقترحتْه «دولُ المواجهة» العربية ضمن تلك الشروط، ومع إدراج لبّ نصّ القرار ٢٤٢ أيضًا غير أنّ الولايات المتحدة مارست الفيتو وكان ردُّ فعل إسرائيل هو قصفَ لبنان، متسبِّبةً في مقتلِ أكثر من ٥٠ شخصًا في النبطية، ومدّعيةً أنّ هذا الهجوم «وقائي» (preventive) ـ وكأنّه من أجلِ «تَوَقّي» عقد جلسةٍ للأمم المتحدة قاطعتْها إسرائيل

الاستثناء الوحيد الهامّ لنزعة الرفض الأميركية ـ الإسرائيلية الثابتة جاءت في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١، حين اقترب المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون من الاتفاق في طابا. إلاّ أنّ رئيسَ الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أَوقفَ المفاوضات قبل أربعة أيام من الموعد، مُنْهيًا ذلك الجهدَ الواعدَ ومع ذلك استمرّت مفاوضاتٌ رفيعةٌ غيرُ رسمية، وأدّت إلى اتفاقٍ في جنيف في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ حَمَلَ اقتراحاتٍ مشابهة وقد لقي هذا الاتفاقُ ترحيبَ معظم العالم، لكنّ إسرائيل رفضتْه، كما أنّ واشنطن صَرفت النظرَ عنه (ومثلَها فعلتْ، تلقائيّاً، وسائلُ الإعلام والطبقاتُ المثقفةُ الأميركية).

في هذه الأثناء كانت برامجُ الاستيطان وبناءِ البنى التحتية الإسرائيلية، مدعومةً من الولايات المتحدة، «تَخْلق الوقائعَ على الأرض» من أجل تقويض التجسيد المحتمل للحقوق الوطنية الفلسطينية. فعلى امتداد السنوات التي أَعقبتِ اتفاقَ أوسلو [١٩٩٣]، تَواصَلَ تطبيقُ تلك البرامج الإسرائيلية على قدمٍ وساق،

بول لارودي

رجل وزوجته يبحثان في عيتا الشعب عن آم الزوجة وأبيها

وبلغ ذروةً حادّةً عامَ ٢٠٠٠ ـ وهو العامُ الأخيرُ من ولاية كلينتون وولاية باراك والتسمية الملطِّفة المخفِّفة الراهنة لتلك البرامج هي «فكُّ الارتباط» (disengagement) من غزة و«الالتمام» أو الانطواء (convergence) في الضفة الغربية ـ أو هي، في الخطاب الغربي، برنامجُ إيهود أولمرت «الشُّجاع» للانسحاب من الأراضي المحتلّة غيرَ أنّ الحقيقة، كالعادة، مختلفةٌ تمامًا

فالحال أنّ «فكّ الارتباط» (disengagement) من غزّة قد وُصِفَ جَهْرًا بأنّه خطةٌ إسرائيليةٌ توسُّعيةٌ في الضفة الغربية. فلقد أَدْرك الصقورُ الإسرائيليون «المتعقِّلون،» بعد أن حَوَّلوا غزّة إلى منطقةٍ منكوبة، أنْ لا معنى لبقاء بضعةِ ألوفٍ من المستوطنين في غزّة يمتلكون أفضلَ الأراضي ويسيطرون على الموارد النادرة ويَحْظَوْن بحماية قسمٍ كبيرٍ من «جيش الدفاع الإسرائيلي.» وارتأى أولئك الصقورُ أنّ من الأفضل إرسالَ مستوطني غزّة إلى الضفة الغربية ومرتفعات الجولان (حيث أُعلنتْ برامجُ استيطانيةٌ جديدة) وتحويلَ غزّة إلى «أكبر سجنٍ في العالم» على ما تسمِّيه ـ بحقّ ـ منظماتُ حقوقِ الإنسان الإسرائيلية. ثم أتت خطةُ «الالتمام» أو الانطواء (convergence) في الضفة الغربية لتُضْفي طابعًا رسميّاً على برامج الضمّ والكَنْتَنة والسجن تلك. وبدعم حاسم من الولايات المتحدة، راحت إسرائيلُ تضمّ أراضيَ ثمينةً فضلاً عن أهمّ موارد الضفة الغربية (وعلى رأسها المياه)، في الوقت الذي راحت تطبِّق فيه برامجَ الاستيطان أو بناءِ البنى التحتية بحيث تقسِّم المناطقَ الفلسطينيةَ المتقلِّصةَ [أصلاً] إلى كانتوناتٍ غيرِ قابلة للحياة ومفصولةٍ عمليّاً بعضِها عن بعض ومفصولةٍ أيضًا عمّا قد يتبقّى للفلسطينيين من «قِرْنةٍ» رثّةٍ في القدس. إذن، الكلُّ يجب أن يكون مسجونًا، فيما إسرائيل تحتلّ وادي الأردن وأيَّ منفذٍ آخر إلى العالم الخارجي.

تُعتبر كلُّ هذا البرامج غيرَ شرعية، وانتهاكًا لقرارات متعددة من قراراتِ مجلس الأمن، وانتهاكًا أيضًا لقرار المحكمة الدولية الذي حَظِيَ بالإجماع ونَصَّ على أنّ أيَّ جزءٍ من «جدار الفصل» المبنيّ بهدف «حماية» المستوطنات إنّما هو «في ذاتِ نفسِه» غيرُ شرعيّ (على ما جاء في تصريحٍ أَدْلى به القاضي الأميركي بورغنثال Buergenthal) وعليه، فإنّ حوالى ٨٠ ـ ٨٥٪ من الجدار غيرُ شرعي، كما أنّ خطة «الالتمام» في الضفة هي، بأكملها، غيرُ شرعية. بَيْدَ أنّ مثلَ هذه الحقائق، بالنسبة إلى دولةٍ تَعْتبر نفسَها خارجةً عن القانون، كما بالنسبة إلى تابعيها أيضًا، إنّما هي أمورٌ ثانويةٌ غيرُ ذاتِ صلة

حاليّاً تُطالِب الولاياتُ المتحدةُ وإسرائيلُ بأن توافق حركةُ «حماس» على اقتراح الجامعة العربية في بيروت عامَ ٢٠٠٢،

# نحو تقويض العقلية الإمبريالية الغربية

والقاضي بتطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي، وفقًا للإجماع الدولي. لكنّ الاقتراح سبق أن حظي منذ زمنٍ بعيدٍ بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية وحظي بموافقةٍ رسميةٍ من «القائد الأعلى» لإيران آية اللّه الخامنئي. كما أنّ السيد حسن نصر اللّه أوْضح أنّ حزب اللّه لن يخرِّب مثلَ هذا الاتفاق إذا وافق عليه الفلسطينيون. وأخيرًا، فإنّ «حماس» أعربتْ تكرارًا عن رغبتها في التفاوض وفقًا لتلك الشروط.

غير أنّ الحقائق تُنْكر أبدًا [لدى أتباع السياسة الأميركية والإسرائيلية]، ولذا يجري طمسُ أكثرها. وما نجده، بدلاً من ذلك، هو التحذيرُ الصارمُ الذي وجّهه محرِّرو **نيويورك تايمز** إلى حركة «حماس» بأنّ موافقتَها الرسميةَ على خطة السلام في بيروت هي «بطاقةُ دخولٍ إلى العالم الحقيقي، وشَعيرةٌ ضروريةٌ للانتقال من معارضةٍ غيرِ خاضعةٍ للقانون إلى حكومةٍ تمتثل للقانون.» بَيْدَ أنّ محرِّري تلك الجريدة لا يَذْكرون أنّ الولايات المتحدة وإسرائيلَ **تَرْفضان** ذلك الاقتراحَ بقوة، وأنّهما اللاعبان الوحيدان اللذان يرفضانه من بين اللاعبين ذوي الصلة بل إنّهما لا ترفضانه على مستوى الخطاب وحده، وإنّما بالأفعال أيضًا؛ وهذا أهمُّ بكثير هكذا نَشْهد فورًا مَنْ هي «المعارضةُ غيرُ الخاضعة للقانون» ومَنْ يَنْطق باسمها! إلا أنّ هذا الاستنتاج لا يُمْكن التعبيرُ عنه، بل ولا مجرّدُ أخذِه في الاعتبار، لدى الدوائر «المحترمة »

الدعم الوحيد المفيد الذي يأتي إلى الفلسطينيين المعرَّضين للدمار الوطني هو دعمُ حزب اللّه. ولهذا السبب وحده ينبغي [كما يقال] أن يُضْعَفَ هذا الحزبُ بشدة أو أن يُحطَّم، شأن منظمة التحرير الفلسطينية التي كان ينبغي أن تُجلى عن لبنان عامَ ١٩٨٢. لكنّ حزب اللّه أكثرُ تجذُّرًا في المجتمع اللبناني من أن يُجتَثَّ، ولذا ينبغي [وفق تلك الدوائر] أن يحطَّم إلى حدٍّ كبير. وكانت إحدى الفوائد المتوقّعة لذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل هي زيادةَ صدقيّة التهديدات الموجَّهة إلى إيران، وذلك من خلال إلغاء رادع لبنانيٍّ أمام هجوم محتملٍ على إيران. لكنّ شيئًا لم يَحْصل كما خُطِّط له. بل إنّ المخطِّطين في إدارة بوش خَلَقوا الكوارثَ هنا [في لبنان]، كما سبق أن فعلوا في العراق وفي أماكن أخرى ـ وهي كوارثُ لا تستثني المصالح التي يمثِّلونها. وهذا هو السببُ الرئيسيُّ للنقد غيرِ المسبوق الذي وجّهتْه إلى الإدارة الأميركية النخبةُ العاملةُ في مجال السياسة الخارجية الأميركية حتى قبل غزوِ العراق

غير أنّ هناك، في خلفية أذهان البعض، همومًا أبعدَ وأكثرَ بقاءً ألاَ وهي: ضمانُ ما يسمّى في الإيديولوجيا الحاكمة بـ «الاستقرار» (stability) و«الاستقرار،» بكلمةٍ بسيطة، يعني الطاعةَ ويتمّ تقويضُ هذا «الاستقرار» على يدِ دولٍ لا تلتزم الأوامرَ التزامًا صارمًا، وعلى يدِ قوميين علمانيين، وإسلاميين «غيرِ منضبطين» (وفي المقابل، فإنّ المَلَكية السعودية، وهي أقدمُ وأغلى حليفٍ للولايات المتحدة، مقبولة!)، وهلمجرّاً ومثلُ هذه القوى «المخلخلةِ للاستقرار» خطرةٌ بشكلٍ خاصّ حين تكون برامجُها جذّابةً للآخرين، فتُسمّى في هذه الحال «فيروسات» ينبغي تحطيمُها ويتعزّز «الاستقرارُ» بالدول الموالية التابعة [لأميركا]. ومنذ العام ١٩٦٧ افتُرِضَ أنّ إسرائيل يمكن أن تؤدّي هذا الدورَ، إلى جانب دولٍ أخرى من دول «المحيط.» وعمليّاً أصبحتْ إسرائيل قاعدة «أوفْ شورْ» أميركية عسكرية ومركزًا تقنيّاً عاليًا؛ وتلك هي النتيجةُ الطبيعيةُ لرفضها الأمنَ لصالح التوسُّع عامَ ١٩٧١، ولتكرارها هذا الرفضَ منذ ذلك الحين. والحال أنّ هذه السياسات لا تَخْضع إلاّ لنقاشٍ داخليٍّ [أميركي] قليل، أيّاً مَنْ كان في سُدّة الحكم وهي تنتشر وسْعَ العالم، وفي الشرق الأوسط، وتشتدّ أهميتُها بفضل أحد المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية [الأميركية] منذ الحرب العالمية الثانية (وقبل ذلك في حالة بريطانيا)، وهي: ضمانُ السيطرة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط، وهي مواردُ أُقِرّ طوال ستين عامًا بأنّها «مَصْدرٌ هائلٌ للقوة الإستراتيجية» و«واحدةٌ من الجوائزِ الماديةِ العظمى في تاريخ العالم »

الرواية الغربية المألوفة هي أنّ غزوَ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ يبرِّره الغضبُ المشروعُ على أَسْر جنديّين إسرائيليّين على الحدود مع لبنان. لكنّ هذا الموقف دَجَلٌ كَلْبيّ. فالولايات المتحدة وإسرائيل، والغربُ عمومًا، لا تعترض إلاّ قليلاً على أن تَأْسرَ الجنود، بل هي

غابرييلا بوليسوڤا

رجلٌ في مارون الراس لم يغادر بيته أثناء الحرب كلّها

لا تعترض على جريمةٍ أفظعَ بكثيرٍ، وهي أن تَخْطف المدنيين (أو أن تَقْتلهم بالطبع). فلقد كانت هذه ممارسةً إسرائيليةً في لبنان طوال سنوات عديدة، ولم يَقْترحْ أحدٌ يومًا [ضمن الدوائر «المحترمة»] أنّه ينبغي غزوُ إسرائيل أو تدمير معظمها بسبب ذلك! وانكشفت الكلبيّةُ الغربيةُ بوضوح أشدَّ دراماتيكيةً حين اندلعت الفورةُ الحاليةُ من العنف عَقِبَ أَسْرِ مقاومين فلسطينيين لجنديٍّ إسرائيلي (جلعاد شاليت) في ٢٥ حزيران (يونيو). فهذه العملية أثارت غضبًا [غربيّاً] هائلاً، وأثارت دعمًا [غربيّاً] لتصعيد إسرائيل الحادّ في هجومها الإجرامي على غزّة. وقد انعكس هذا التصعيدُ في أرقام الضحايا: ففي حزيران (يونيو) قُتِلَ ٣٦ مدنيّاً فلسطينيّاً في غزة؛ وفي تموز (يوليو) ازداد عددُ الضحايا إلى أكثر من أربعة أضعاف، أيْ إلى أكثر من ١٧٠، عشراتٌ منهم أطفال. وقد كان التظاهُرُ بالغضب دَجَلٌ كلبيٌّ هو أيضًا، على ما تجلّى بشكلٍ دراماتيكيّ وحاسمٍ في ردِّ فعلِ [الغرب] على اختطافِ إسرائيل لمدنيَّيْن من غزّة، هما الأخوان معمر، قبل يوم، أيْ في ٢٤ حزيران. فقد اختفى الأخوان معمر في غياهب السجون الإسرائيلية، ملتحقين بالمئات الآخرين المسجونين دون تهم ـ ومن ثم فهم مخطوفون، شأنهم شأن كثيرين حُكِمَ عليهم بتهمٍ ملتبسة. صحيح أنّه وَرَدَ [في الإعلام الأميركي والغربي] ذِكْرٌ مختصرٌ واستخفافيٌّ لخطف الأخويْن معمر، ولكنْ لم يكن ثمة ردُّ فعلٍ، لأنّ مثل هذه الجرائم تُعتبر مشروعةً حين يرتكبها «جانبُنا» نحن. وفكرةُ أنّ مثل هذه الجريمة قد تبرِّر هجومًا إجراميّاً على إسرائيل كانت ستُعتبر ارتدادًا إلى النازية.

إنّ التمييزَ واضحٌ ومألوفٌ على امتداد التاريخ. ولنتقبسْ من ثوسيديدِس: «يحقّ للأقوياء أن يَفْعلوا ما شاءوا، في حين يعاني الضُعفاء كما ينبغي.»

علينا ألاّ نتغاضى عن التقدُّم المُحْرَز في تقويض العقلية الإمبريالية المتجذِّرة في الثقافة الأخلاقية الغربية إلى حدٍّ تخطِّيها عتبةَ الوعي. كما أنّ علينا ألاّ ننسى حجمَ ما يتبقّى برسم الإنجاز، وهو مهماتٌ ينبغي أن تنفَّذَ بالتضامن والتعاون بين أناس في «الشمال» و«الجنوب» يَأْملون في رؤيةِ عالمٍ أكثر شرفًا وتحضُّرًا.

**بوسطن**

**د. نومْ تشومسكي**

أشهر علماء الألسنية، وأبرز المثقفين الناشطين المعارضين في الولايات المتحدة. والمقالة، كُتبتْ خصّيصًا لـ الآداب، وترجمها رئيسُ التحرير